جلسة رقم ٣٠/ ٦٢

يوم الأربعاء ٨ رجب سنة ١٣٨٢ هـ .

الموافق ٥ ديسمبر (كانون الأول) سنة ١٩٦٢ م .

الساعة التاسعة صباحا

****

عقد المجلس التأسيسي جلسة طارئة رقم ٣٠/ ٦٢ بناء على طلب تقدم به ثمانية من أعضاء المجلس وهم أصحاب السعادة والسادة :ـ

عبد اللطيف محمد الثنيان	رئيس المجلس
عبد العزيز حمد الصقر	وزير الصحة العامة
يوسف خالد المخلد	
أحمد الخطيب	نائب الرئيس
يعقوب يوسف الحميضي	
سليمان أحمد الحداد	
عباس حبيب منور	
مبارك عبد العزيز الحساوى	

وذلك يوم الاربعاء ٨ رجب سنة ١٣٨٢ هـ ، الموافق ٥ كانون الأول سنة ١٩٦٢ لبحث الحوادث التي وقعت في ثانوية الشويخ يوم الثلاثاء ٢٧ تشرين الثاني سنة ١٩٦٢ .

وقد عقد هذا الاجتماع برئاسة صاحب السعادة رئيس المجلس السيد / عبد اللطيف محمد الثنيان وبحضور أصحاب السعادة والسادة أعضاء المجلس الآتية اسماؤهم :

السيد أحمد خالد الفوزان	
الدكتور أحمد الخطيب	نائب الرئيس
الشيخ جابر الأحمد الجابر	وزير المالية والاقتصاد
حمود الزيد الخالد	وزير العدل
الشيخ خالد العبد الله السالم	وزير الجمارك والموانئ
خليفة طلال الجرى	
سعود العبد العزيز العبد الرزاق	
سليمان أحمد الحداد	
الشيخ سالم العلي	وزير الاشغال العامة
الشيخ سعد العبد الله السالم	وزير الداخلية
الشيخ صباح الأحمد الجابر	وزير الارشاد والانباء
عبد العزيز حمد الصقر	وزير الصحة العامة
عبد الله فهد اللافي الشمرى	
علي ثنيان صالح الأدينة	
الشيخ عبد الله الجابر	وزير التربية والتعليم
مبارك عبد العزيز الحساوى	
محمد رفيع حسين معرفي	
محمد وسمي ناصر السديران	

محمد يوسف النصف	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل
الشيخ مبارك الحمد الصباح	وزير الأوقاف
الشيخ مبارك عبد الله الأحمد	وزير البريد والبرق والهاتف
الشيخ محمد أحمد الجابر الصباح	وزير الدفاع
نايف حمد جاسم الدبوس	
يعقوب يوسف الحميضي	
يوسف خالد المخلد	

كما حضر الاجتماع السيد الخبير الدستوري الدكتور عثمان خليل عثمان والسيد الأمين العام للمجلس التأسيسي الأستاذ علي محمد الرضوان ورجال السلك الدبلوماسي العربي والأجنبي ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون ومصورو الصحف ووكالات الأنباء وبعض السادة المواطنين .

وقام بسكرتارية الجلسة السيدان عدنان محمد جمعي وسعيد سليمان الحدساني

وقد تغيب عن حضور هذه الجلسة أصحاب السعادة والسادة الأعضاء الآتية أسماؤهم :

الشيخ جابر العلي	وزير الكهرباء والماء
الشيخ صباح السالم الصباح	ولي العهد ووزير الخارجية ونائب رئيس مجلس الوزراء
عباس حبيب منور	
عبد الرزاق سلطان أمان	

وقد ناقش المجلس جدول الأعمال على النحو التالي :

سعادة الرئيس : نفتتح الجلسة باستكمال النصاب القانوني .

سعادة الشيخ جابر الأحمد : بموجب المادة " ١٣ " من اللائحة الداخلية للمجلس التأسيسي وباسم الحكومة أطلب أن تكون هذه الجلسة سرية .

السيد / الدكتور أحمد الخطيب : سيادة الرئيس :

أعتقد أنه يجب أن يكون واضحا القصد من هذه الجلسة . لأن القصد منها ليس نقط النقاش والعتاب ولا اللوم . بل القصد منها ايضاح بعض الأشياء التي حدثت في البلد . نحن هنا جميعا نحب هذا البلد وكلنا مخلصون له وكلنا هنا نريد المصلحة العامة ولا نريد أن يطال منا هذا البلد في هذه القاعة وفي هذا المجلس بأي أذى أو أي دعاية كل ما نريده هو ان تكون صفا واحدا ويدا واحدة لنقف جميعا مدافعين عن هذا البلد وسمعته ه الحوادث التي وقعت والتي من أجلها طلبنا عقد هذه الجلسة فقط من أجل أن نعرف

ماذا حدث وبالتالي أن نتعاون جميعا دون استثناء للحفظ على سمعة هذا البلد في الخارج لان الكويت الآن فريسة للاشاعات المغرضة اشاعات كاذبة .....

سعادة الرئيس : يا دكتور لا تتوسع في الكلام لأن هذه الجلسة سرية بناء على طلب الحكومة .

السيد / الدكتور أحمد الخطيب: اسمح لي يا سيادة الرئيس: ان سبب طلب سرية هذه الجلسة لانه أسيء فهم القصد من عقدها . فالقصد من هذه الجلسة فقط أن نقف جميعا يدا واحدة متعاونين لنرد على الاشاعات المغرضة التي تأكل البلد . كل يوم تطلع علينا قصة وكل يوم اشاعة .

كل ما نريده أن نفهم الحقائق ونقول بأمان الله . لذلك لا أرى أي سبب لعقد جلسة سرية لأن عقد الجلسة سرية سوف يجعل هذه الاشاعات تزيد وتكثر ويكون الناس يميدون عن الحقائق .

فأعتقد اذا عقدنا جلسة سرية نكون قد أسأنا الى انفسنا وأسأنا الى سمعة هذا البلد وأسأنا الى الحقائق التي يجب أن يعرفها الجميع حتى نتعاون في حل أي اشكال اذا كان هناك اشكال .

سعادة / الشيخ جابر الاحمد الصباح : أحب أن أرد على الدكتور أحمد الخطيب ، الآن بلا شك مصلحة البلد هي الأهم وأن الحكومة تكون دائما مع الطرفين ولكن يجوز هناك أشياء تدعو أن تكون هذه الجلسة سرية ، يجوز أن هناك أشياء خاصة بأعضاء المجلس . لذلك واستنادا الى المادة ١٣ من اللائحة الداخلية أطلب أن تكون سرية .

سعادة الرئيس : نرجو من الزوار الخروج من القاعة .

السيد / الدكتور أحمد الخطيب: سيادة الرئيس: أرجو التصويت على هذا الاقتراح والمناداة بالأسماء .

السيد / يعقوب الحميضي : أطلب من السيد الخبير الدستوري أن يفسر اللائحة الداخلية .

نسأل عندما تطلب الحكومة عقد جلسة سرية رأسا يؤخذ القرار أو بناء على قرار من المجلس؟ فاذا كان قرار من المجلس أطلب التصويت ؟

السيد / الدكتور عثمان خليل عثمان: طلب السرية حق من الحقوق . ومناقشته انما تكون في أثناء الجلسة مجرد ما يطلب عقد جلسة سرية يناقش طلب السرية فورا في الجلسة السرية نفسها لانه قد تكون أسباب السرية هي المقصود بهذه السرية ولذلك نمن حق الحكومة لمجرد أن تطلب السرية ان تتحول الجلسة الى جلسة سرية وذلك بناء على النص الصريح للائحة الداخلية التي تقول :

" يجوز أن يقرر المجلس الانعقاد في جلسة سرية وذلك بناء على طلب الحكومة أو بناء على طلب خمسة من الأعضاء على الأقل ويناقش طلب السرية بعد اخراج الزائرين ."

ولذلك فكل حديث عن مبررات السرية يجب أن تكون في جلسة سرية .

سعادة الرئيس : أرجو من أخواني الزوار الخروج . (وقال سعادته موجها كلامه للسادة الأعضاء) هل تريدون المسجل أم نوقفه .

وهنا خرج السادة الزائرين والسيد الخبير الدستوري عثمان خليل عثمان والسيد الأمين العام الأستاذ علي محمد الرضوان والسكرتارية ورجال الصحافة والاذاعة والتلفزيون ولم يبق في قاعة الاجتماعات سوى أعضاء المجلس . واستؤنفت الجلسة بصفة سرية .

وانتهت في تمام الساعة العاشرة صباحا .

الأمين العام الرئيس